المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/05/2012

العالم العربي/حقوق الانسان/اجتماع

المصادقة بالدوحة على النظام الأساسي لشبكة المؤسسات العربية لحقوق الإنسان

الدوحة 16 مايو 2012/ومع/ صادقت الجمعية العامة لشبكة المؤسسات العربية لحقوق الإنسان، اليوم الأربعاء بالعاصمة القطرية الدوحة، على النظام الأساسي للشبكة وعلى احتضان قطر مقر هذه الهيئة العربية.

كما صادقت الجمعية خلال اجتماعها المنعقد اليوم، على هامش أشغال المؤتمر الثامن لمؤسسات حقوق الانسان الوطنية في الدول العربية، بحضور 12 بلد عربي من بينها المغرب، على استضافة المملكة للمؤتمر التاسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في الوطن العربي.

وأرجأ المشاركون في هذا الاجتماع انتخاب منصبي رئاسة الشبكة وأمانتها العامة إلى اجتماع ينعقد في وقت لاحق .

ومثل المغرب في هذا اللقاء الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد الصبار، والسيد مبارك بودرقة، مكلف بمهمة لدى رئيس المجلس.

وكان قرار انشاء هذه الشبكة قد تقرر خلال الاجتماع السابع للجمعية العامة لشبكة المؤسسات العربية لحقوق الإنسان، الذي احتضنته العاصمة الموريتانية نواكشوط العام الماضي.

وتروم هذه الهيئة الحقوقية العربية تعزيز دور المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الانسان والمساهمة في حماية واحترام التطبيق الفعلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول العربية حسب القيم والمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

كما تستهدف نشر وتعزيز قيم حقوق الانسان من خلال التعليم والتدريب لجميع الفئات العاملة في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وملاءمة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدول العربية.

وتتوخى هذه الهيئة العربية أيضا دعم قدرات المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان وتنمية برامج التعاون الثنائي بين هذه المؤسسات والتشجيع على إنشاء المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان وتعزيز أدوارها وفقا لمبادئ باريس وتوطيد التعاون والتنسيق المشترك ما بين المؤسسات.

وتتولى عضوية الشبكة التي ستتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، كافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية التي تم إنشاؤها طبقاً لمبادئ باريس.

وعلى صعيد متصل، بحث المجتمعون في أشغال المؤتمر الثامن لمؤسسات حقوق الانسان العربية، بحضور ممثلي مكتب حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومندوبي بعض المنظمات الإقليمية والدولية التي تعنى بحقوق الإنسان، العديد من القضايا ذات الصلة بحقوق الانسان في الوطن العربي .

كما ناقشوا عددا من أوراق العمل التي تهم برامج وتجارب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال التثقيف على حقوق الإنسان في الوطن العربي، والخطة العربية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان للفترة من 2009- 2014 والسبل الكفيلة بتغيير الأنماط التقليدية الضيقة لمسألة المساواة بين الجنسين، والتربية على المواطنة، فضلا عن ورقة عمل حول سيادة القانون ودور منظمات المجتمع المدني.

كما تم تنظيم ورشتي عمل، الأولى برئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهمت موضوع "دور المؤسسات الوطنية في التعامل مع إشكالات الهجرة السرية"، فيما بحثت الثانية موضوع "حقوق العمال في ظل سياسات الشغل الدولية" وترأسها المركز الوطني الأردني لحقوق الانسان.

وشاركت في أشغال المؤتمر الدول العربية التي أنشأت لجانا وطنية لحقوق الإنسان، وهي المغرب والسودان ومصر والجزائر وموريتانيا وفلسطين والأردن والبحرين وسلطنة عمان وقطر.

الإعلان عن شبكة لحقوق الإنسان بقطر

أعلن في قطر اليوم إنشاء شبكة عربية لحقوق الإنسان تتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، وتمارس نشاطها وفق القوانين المعمول بها في بلد التأسيس.

وتسعى الشبكة -التي تتخذ من قطر مقرا لها- إلى تعزيز وتنمية حقوق الإنسان في الدول العربية من خلال "النشر والتعليم والتدريب"، والعمل على ملاءمة التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية.

وجاء الإعلان عن الشبكة على هامش المؤتمر الثامن للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان، الذي اختتمت أعماله اليوم بالدوحة، وشارك فيه ممثلون عن 12 دولة عربية والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

ومن جهة ثانية، أوصى المؤتمر الدول العربية بإصدار قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة السرية، وإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان.

ودعا المؤتمرون الدول العربية لتبني مبدأ استقلال القضاء، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وعدم محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، والنص في الدساتير على التزام الحكومات بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن انتهاك حقوق الإنسان.

وناقش المؤتمر -على مدى يومين- التربية على المواطنة: الحقوق والواجبات، وسيادة القانون، ودور منظمات المجتمع المدني، والخطة العربية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان، وإشكالات الهجرة السرية وحقوق العمال.

الإصلاح السياسي

وحث البيان الختامي للمؤتمر الحكومات العربية على إحداث إصلاح سياسي حقيقي، وتعديل قوانين العمل بما يتواءم مع المعايير الدولية، خصوصا في مجال تنظيم النقابات.

ودعا المشاركون إلى استصدار قوانين حداثية لتنظيم العمالة المنزلية، وتوسيع الضمانات الاجتماعية لتشمل التأمين الصحي، وتصويب آلية العمل بالتأمين ضد البطالة، ووضع خطة تعاون مع الفضائيات لإثارة قضايا الهجرة والاتجار بالبشر.

وشهد المؤتمر عدة مداخلات طالبت بتعزيز حقوق الإنسان في الدول العربية، واغتنام التحولات التي تشهدها المنطقة لضمان كرامة وحرية المواطنين.

واعتبر رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر الدكتور علي بن صميخ المري أن تعزيز دولة القانون في الدول العربية يواجه العديد من العقبات بسبب غيابة ثقافة حقوق الإنسان.

وشدد المري على ضرورة تفعيل أداء مؤسسات حقوق الإنسان في العالم العربي، والانتقال من "التشبث بالمرجعيات الأولى إلى دائرة القناعات الثقافية والفكرية، التي تؤكد إنسانية المجتمعات".

أما مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، فرأت -في كلمة وجهتها للمؤتمر- أن ما يشهده العالم العربي من تطورات ناتج عن التعطش والتطلع للحرية بعد سنوات عديدة من الظلم والحرمان، حسب تعبيرها.

مناخ الثورات

وقال وزير العدل السابق ورئيس مجلس حقوق الإنسان في ليبيا الدكتور محمد العلاقي إن "ثورات الربيع العربي خلقت مناخا جديدا من المفروض أن يكون رافدا لتطوير حقوق الإنسان في المنطقة".

وأضاف العلاقي -في تصريح للجزيرة نت- أن توصيات المؤتمر قابلة للتجسيد وتستجيب لتطلعات الشعوب العربية التي انتفضت من أجل صيانة واستعادة حقوقها.

بيد أن العلاقي لفت إلى أن ترميم الوضع الإنساني في دول الربيع العربي يتطلب وعي المنتصرين بقيم العفو والتسامح، واعتذار خصوم الثورات للشعوب، لأن "شعور الفريق الأول بالانتصار، وتمسك الثاني بمنطق المكابرة يحول دون تحقيق المصالحة الوطنية".

لكن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب محمد الصبار رأى أن الربيع لن يخلق تطورا ملموسا في حماية حقوق الإنسان في المدى القريب، "فهناك انتهاكات جديدة حصلت أثناء قيام الثورات".

ونصح الصبار -في حديث للجزيرة نت- الأنظمة العربية وخصوصا في الدول الثائرة باستلهام تجربة المغرب في المصالحة الوطنية، لأن تسوية الإرث الإنساني تتطلب المصارحة والإجابة على أسئلة الماضي، حسب تعبيره

Statut du Réseau des institutions nationales arabes des droits de l'homme

Lareleve.ma-MAP

Les travaux de l'Assemblée générale du Réseau des institutions arabes des droits de l'homme, tenue à Doha, ont été sanctionnés par l'adoption mercredi du Statut du Réseau qui aura son siège au Qatar.

Lors de cette Assemblée générale, tenue en marge des travaux de la 8ème conférence des institutions nationales arabes des droits de l'homme, avec la participation de 12 pays arabes dont le Maroc, les participants ont convenu que le Royaume abritera la 9ème conférence.

Les participants à cette rencontre ont par ailleurs reporté l'élection du président de ce réseau ainsi que son secrétaire général à une date ultérieure.

Le Maroc était représenté à cette rencontre, tenue sous le thème "la culture des droits de l'homme dans le sillage des développements actuels", par M. Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil National des droits de l'homme (CNDH) et M. M'barek Bouderqa, chargé de mission auprès du président du CNDH.

La décision de la création du Réseau des institutions nationales arabes des droits de l'Homme avait été annoncée à l'issue de la 7ème rencontre des ces Institutions tenue en avril 2011 à Nouakchott.

Le Réseau des institutions nationales arabes des droits de l'Homme a pour vocation de consolider le rô□le des institutions nationales en la matière, contribuer au respect et à la protection de la mise en Âœuvre effective des droits économiques, sociaux et politiques dans les pays arabes comme stipulés dans la Déclaration universelle des droits de l'homme et dans les Conventions internationales en la matière.

Il vise également à diffuser et renforcer les valeurs des droits de l'homme à travers la formation des salariés du secteur public et privé et les organisations de la société civile et d'adapter les législations nationales aux conventions internationales ratifiées par les pays arabes. Le Réseau des institutions nationales arabes des droits de l'Homme, qui est doté de l'autonomie morale et financière, veille également à soutenir les compétences des institutions nationales arabes des droits de l'homme et le développement de programmes de coopération bilatérale entre ces institutions et encourager la création d'institutions nationales arabes et renforcer leurs rôles.

La 8ème conférence des institutions nationales arabes des droits de l'homme a connu la participation de représentants du bureau des droits de l'homme de la Ligue arabe, du Haut-commissariat aux droits de l'Homme et des délégués d'organisations régionales et internationales.

Les participants à cette rencontre de deux jours ont examiné plusieurs documents de travail portant notamment sur les programmes et les expériences du Haut-commissariat aux droits de l'Homme en matière de culture des droits de l'homme dans le monde arabe, le "plan arabe pour l'éducation aux droits de l'homme 2009-2014: entre réalité et perspectives", "les moyens de changement des méthodes traditionnelles étroites sur la question de l'égalité entre les deux sexes: quel rôle pour les institutions nationales", et "l'éducation au civisme: droits et devoirs" outre un document de travail sur la suprématie de la loi et le rôle de la société civile.

Deux ateliers ont été organisés lors de cette rencontre, le premier, présidé par le CNDH, axé sur "le rôle des institutions nationales dans le traitement des problématiques de l'immigration clandestine", et le second sur les "droits des travailleurs dans le cadre des politiques internationales de travail".

إنفراد / روبرتاج مصور ينفرد موقعنا بنشره ..حول تفاصيل الكشف الاولي عن الحالة الصحية للمهيلي..

safitodayبتـــاريخ 17/05/12

تطورات قضية التعذيب باسفي ..

المجلس الوطني لحقوق الانسان يوفد طبيبا شرعيا لانجاز تقرير في الموضوع ..

الفريق الفيدرالي بمجلس المستشارين يطالب بفتح تحقيق حول التعذيب ..

محمد دهنون

أوفد المجلس الوطني لحقوق الانسان طبيبا شرعيا للوقوف على الحالة الصحية لياسين المهيلي الذي يتهم بوليس اسفي بتعذيبه ..بعدما رفعت اللجنة الجهوية التي يترأسها الاستاذ مصطفى عريصة ويوجد مقرها بمراكش، تقريرا وافيا عن الحالة المتدهورة التي يوجد عليها الشاب المذكور عشية زيارتها الاخيرة لاسفي والوقوف بوضوح على الضرورة القصوى وملحاحية التسريع بهذه الحالة وعرضها على المختصين بدون تأخير .البروفيسور هشام بنيعيش رئيس معهد الطب الشرعي ابن رشد انتقل صحبة مبعوثي المجلس الوطني لحقوق الانسان لمنزل "الضحية "وتم نقله الى المركز الاستشفائي محمد الخامس للقيام بفحوصات مدققة خصوصا وأنه يعاني من الام مبرحة على مستوى الظهر والعمود الفقري ولايستطيع التحرك وجدعه مستقيما ..ناهيك عن صعوبة في الكلام وفي النطق بمخارج الحروف .

الكشف الاولي حسب مصادر طبية أفاد بأن هذه المضاعفات الصحية هي نتيجة معاملة قاسية وعنف أهوج تعرض له المهيلي على أيدي معذبيه ..فيما أكد بعض أعضاء اللجنة المذكورة أن مقاربة جبر الضرر الصحي والنفسي استقر عليها الرأي عليها داخل المجلس الوطني ، قبل المقاربة القانونية .

وفي السياق نفسه قال رئيس اللجنة مصطفى لعريصة..أن السياق الوطني يقتضي التفعيل السليم والتطبيق الديمقراطي لبعض فصول الوثيقة الدستورية ،خاصة فيما يتعلق منها بالحقوق والحريات ..قائلا بما معناه"أنهم يجمعون كل أطراف هذا الملف الحقوقي بامتياز في الشق الطبي أولا ..ثم بعده سيأتي ترتيب المسؤوليات وتفريد الجزاءات ..ولكل حادث حديث ....."

موضوع التعذيب في اسفي الذي انفجر مؤخرا دخل الى البرلمان من باب غرفته الثانية ،حيث تقدم محمد ادعيدعة عن الفريق الفيدرالي ب"احاطة المجلس علما "أول أمس الثلاثاء تمحورت حول وضعية حقوق الانسان ببلادنا ،ساردا الفصل 22 من الدستور الذي يمنع صراحة ويعتبر أن "ممارسة التعذيب بكافة أشكاله ،ومن قبل أي أحد،جريمة يعاقب عليها القانون ".وقال دعيدعة ان حالة معتقلي أحداث فاتح غشت باسفي الا نموذجا للعديد من الحالات التي تعرضت للتعذيب داخل مخافر الشرطة ودهاليز الاجهزة المعلومة ..التي يحن بعضها الى ممارسات الماضي الاليم بشكل يناقض المقتضيات الدستورية الجديدة ،منبها الحكومة في نفس الاحاطة علما الى حجم التراجعات التي تعرفها البلاد في مجال الحريات العامة مطالبا وزارة العدل والمؤسسات المعنية بحماية حقوق الانسان بالتحرك الفوري طبقا للدستور

BENI MELLAL - KHOURIBGA - Haro sur la discrimination

La Commission régionale des Droits de l'Homme de Beni Mellal, Khouribga a organisé, samedi 28 avril 2012, à Afourer, une conférence sur la parité et la lutte contre la discrimination. Plusieurs points ont été inscrits au programme de cette rencontre.

La Commission Régionale des Droits de l'Homme de Beni Mellal / Khouribga a organisé une conférence sur la parité et la lutte contre la discrimination, samedi 28 avril 2012, à l'Hôtel Tazarkount à la ville d'Afourer. A l'inauguration de cette rencontre, le président de la commission régionale des Droits de l'Homme, de Béni Mellal – Khouribga, Allal El Basraoui, a déclaré que « Il s'agit d'une activité initiée par la Commission régionale des Droits de l'Homme, Béni Mellal-Khouribga. En plus, un jugement simulé portera sur l'article 20 qui autorise le mariage des filles mineures. Ce genre de mariage, malheureusement gangrène la vie d'un grand nombre de mineures et leurs familles. Et à partir du jugement précité, nous découvrirons les amertumes qui désagrègent ces mineurs victimes de bourreaux impitoyables…. Plusieurs points sont inscrits au programme de cette rencontre, à savoir la présentation de l'étude comparative réalisée par le Conseil sur les expériences internationales dans le domaine de l'institutionnalisation de la lutte contre la discrimination, la présentation d'un document sur les dispositions locales visant à garantir la parité dans le cadre de la régionalisation élargie et l'analyse des dispositions juridiques afférentes à cette question, notamment l'article 20 du code de la famille… et l'article 475 du code pénal. »
.S'agissant des objectifs que s'assigne cette conférence, et de l'article 19 de la nouvelle Constitution, M El Basraoui a ajouté qu' « il s'agit d'abord de sensibiliser les familles sur les dangers du mariage des mineures et les séquelles sociales et psychologiques laissées par une telle union conjugale qui est vouée d'avance à l'échec et de s'imprégner des bonnes pratiques internationales en matière de lutte contre la discrimination et d'élaborer, avec le concours des acteurs concernés, un référentiel pour l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination, en termes de prérogatives, de mandat, de composition et de structure organisationnelle, dans la perspective d'introduire et de faciliter le processus législatif visant la promulgation de la loi pour la mise en œuvre de l'APALD. De surcroit, il faudra œuvrer à l'application de l'article 19 de la constitution qui stipule « L'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental, énoncés dans le présent titre et dans les autres dispositions de la Constitution, ainsi que dans les conventions et pactes internationaux dûment ratifiés par le Royaume et ce, dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes et des lois du Royaume. L'Etat marocain Œuvre à la réalisation de la parité entre les hommes et les femmes. Il est créé, à cet effet, une Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination ».

Pour Naima Benwakrim, chargée d'une mission auprès du Président du Conseil national des Droits de l'Homme, « Je vais présenter un exposé sur une étude initiée par CNDH dans le but d'organiser un débat national portant sur la création de la commission de parité. Plusieurs points sont inscrits au programme de cette rencontre, à savoir la présentation de l'étude comparative réalisée par le Conseil sur les expériences internationales dans le domaine de l'institutionnalisation de la lutte contre la discrimination, la présentation d'un document sur les dispositions locales visant à garantir la parité dans le cadre de la régionalisation .Mon exposé porte sur les expériences de plus de douze pays dans plusieurs continents. Notre objectif est de répondre à quelques questions portant sur les buts de cette autorité, son organisation, ses fonctions… »

Intervenant lors de cette rencontre ;Azirae Zahra, cadre au Conseil régional des Droits de l'Homme région Beni Mellal – Khouribga a affirmé que son intervention a une dimension régionale et qu'elle mettra l'accent sur la parité dans le cadre de la régionalisation avancée et de l'institutionnalisation de la parité selon l'article 19 et 164 de la nouvelle Constitution. « Je mettrai en exergue les propositions de la régionalisation dans le domaine de la parité. Il faut donc concrétiser l'institutionnalisation de tout ce qui peut garantir l'égalité des chances loin de toute proposition discrétionnaire et non réglementée. Il faut aussi qu'il y ait une autorité chargée de la parité et de l'égalité des chances. On doit encourager la femme à participer dans la vie politique. Ainsi, la concrétisation de la parité doit entrer dans le cadre d'une représentation régionale dans la mesure où la régionalisation avancée est le fer de lance de tout développement socio économique, culturel… » et de poursuivre « L'article 164 de la Constitution stipule que L'autorité chargée de la parité et de la lutte contre toutes formes de discrimination, créée en vertu de l'article 19 de la présente Constitution, veille notamment au respect des droits et libertés prévues à ce même article, sous réserve des attributions dévolues au Conseil national des droits de l'Homme ».

Soulignons que le débat qui a été organisé au terme de cette rencontre a porté , entre autres, sur le rôle de la femme dans la société, sur le droit à la parité et à l'égalité des chances, sur la nécessité de débattre du problème de la discrimination dans un contexte global…Au cours du jugement simulé, les participants à cette journée ont assisté enfin aux témoignages d'un grand nombre de victimes .

SAID FRIX

Partialité

L'actualité relative à l'affaire du Sahara marocain, nous interpelle à la lumière des événements survenus ces derniers mois qui remettent en question le bien-fondé des négociations directes «de bonne foi et sans conditions préalables».
Force est de constater que la crédibilité internationale de l'initiative marocaine d'autonomie pour la résolution politique du conflit du Sahara renforce la position de la diplomatie marocaine, laquelle est décidée à faire évoluer la situation dans cette région. Le but de cette proposition, il faut bien le rappeler, encouragée dès lors par la résolution 1754 du Conseil de sécurité en date du 30 avril 2007 qui a mis en relief les «efforts sérieux et crédibles faits par le Maroc», est de parvenir à un règlement politique juste, durable et mutuellement acceptable sur la base de négociations directes. L'enlisement de ces négociations entre le Maroc et le Front Polisario, en raison notamment du refus obstiné du Polisario qui s'attache au référendum d'autodétermination avec l'indépendance comme unique solution pour la fin du conflit, n'est plus acceptable. Cette vision réductrice de l'autodétermination, soutenue par l'Algérie, bloque et complique les efforts déployés par la Communauté internationale pour un règlement définitif de la question. De ce point de vue, la dynamique de Manhasset n'a pas tenu toutes ses promesses. Dans ce contexte, la dernière résolution du Conseil de sécurité en date du 24 avril 2012 recommande d'engager des négociations plus résolues et plus axées sur le fond. Or, le Maroc n'a cessé d'oeuvrer pour que sa proposition pragmatique soit l'acte fondateur de ces pourparlers.
Cette même résolution, qui conforte par ailleurs les efforts positifs déployés par le Maroc en matière de protection et de promotion des droits de l'homme dans les Provinces du Sud impulsés par l'institution des commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme, constitue indéniablement un acquis pour les populations sahraouies. Surtout que ces droits humains, constamment transgressés dans les camps de Tindouf et instrumentalisés par le Polisario, préoccupent désormais la communauté internationale.
Dans ce contexte, il est légitime de s'interroger sur «la partialité» de certaines positions de M. Ross qui ne cesse de fustiger ces avancées et qui l'éloignent somme toute de sa mission principale de facilitateur pour faire progresser le processus de négociations et le faire sortir des sentiers battus de la monotonie. Une position qui l'éloigne également de la réalité du terrain qui a conduit son prédécesseur, M. Van Walsum, à admettre en toute logique que l'approche de l'indépendance était «irréalisable et irréaliste», qui plus est, dans une région traversée par une dynamique de changement.
Par Fatima Ouriaghli

Entente pour l'institution d'une commission permanente interparlementaire Maroc-Québec

Publié le 17 mai 2012

Le président de la Chambre des représentants, Karim Ghellab, et le président de l'Assemblée nationale du Québec, Jacques Chagnon, ont signé, mercredi soir au siège du parlement québécois, une entente pour l'institution d'une commission permanente interparlementaire Maroc-Québec, prévoyant notamment l'examen des moyens à même de renforcer la coopération bilatérale.

Cette Commission permettra de pérenniser la coopération interparlementaire, en établissant un programme de travail et une feuille de route pour les deux institutions et en fixant les besoins et les priorités de chaque partie, a précisé à la MAP M. Ghellab, à l'issue de la cérémonie de signature.

Le programme de travail, qui sera établi par seize députés, huit marocains et huit québécois, portera sur différentes questions, notamment l'échange d'expériences et d'expertises et la participation de la femme, des jeunes et de la société civile dans la vie politique, économique et sociale, outre des visites alternées pour renforcer davantage la coopération interparlementaire, a ajouté M. Ghellab, pour qui la longue expérience parlementaire québécoise peut aider le Maroc à trouver des pistes pour le renforcement de la pratique parlementaire.

Dans une allocution précédant la cérémonie de signature, le président de la Chambre des représentants a mis en avant la vision du Maroc et ses efforts pour la consécration de l'Etat de droit et de démocratie.

Devant un parterre de parlementaires et d'hommes politiques québécois, il a notamment rappelé la réforme parlementaire engagée au Maroc au lendemain de l'adoption de la nouvelle Constitution, qui a renforcé les prérogatives de l'institution législative, en particulier au niveau du contrô le de l'action du gouvernement.

Dans sa présentation, suivie avec un vif intérêt de la part du public présent, M. Ghellab a tenu à souligner tout particulièrement les différents chantiers lancés par SM le Roi Mohammed VI et les avancées réalisées dans différents domaines.

Il a, notamment, évoqué le nouveau code de la famille, "un texte qui vise à protéger davantage les droits de la femme et de l'enfant tout en préservant l'unité et la cohésion familiales", ainsi que la promotion de la culture des droits de l'Homme, la mise en place du Conseil national des droits de l'Homme et l'expérience unique qu'a vécue le Maroc avec la création de l'Instance Equité et Réconciliation.

De son côté, le président de l'Assemblée nationale du Québec, Jacques Chagnon, a exprimé sa disposition à partager avec le Maroc l'expérience québécoise, saluant à cet égard les progrès réalisés par le Royaume dans divers domaines, sous la conduite de SM le Roi Mohammed VI.
Qualifiant le Maroc de modèle pour le monde arabo-musulman, de pays de tolérance et d'ouverture, il a affirmé que le Québec se réjouit de la coopération interparlementaire avec le Royaume, et "qui se verra renforcée avec la signature de l'entente pour l'institution d'une commission permanente interparlementaire Maroc-Québec".
Pour sa part, la première vice-présidente de l'Assemblée nationale québécoise, député de La Pinière, Mme Fatima Houda-Pepin a tenu s'est félicitée de la signature de l'entente, formant le voeu que "l'offre institutionnelle du Québec aura un écho positif et que nous pourrions accompagner le Maroc dans sa marche vers la démocratie".
Rappelant les différents chantiers réalisés ou en cours de réalisation au Maroc, elle exposé "l'expérience marocaine, conduite par le Souverain en vue de consolider le processus démocratique engagé en conformité avec ses valeurs de tolérance, d'ouverture et de coexistence".
Première femme arabe d'origine marocaine qui siège à Québec depuis 1994, Mme Fatima Houda-Pepin a tenu à souligner tout particulièrement le progrès qu'affiche le Maroc en matière d'égalité entre les hommes et les femmes.
Outre M. Ghellab, la délégation parlementaire marocaine comprend MM. Abdelaziz Omari, président du groupe PJD à la Chambre des représentants, Chafik Rachadi, président du groupe RNI à la Chambre des représentants.
Il s'agit de la première visite officielle à Québec de M. Ghellab depuis l'installation la nouvelle Chambre à l'issue des élections législatives de novembre 2011, tenues au lendemain de l'adoption de la nouvelle Constitution.

تدهور الحالة الصحية لمعتصمين أمام مجلس حقوق الإنسان

ساءت الحالة الصحية لـ"كباز نور الدين"، و"ابراهيم غزو" المعتقلين السياسيين سابقا، والمعتصمين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ 17 أبريل المنصرم بسبب دخولهما في إضراب مفتوح عن الطعام قرابة الأسبوع.

ويخوض المضربين اعتصاما مفتوحا بالتناوب ضمن 50 شخصا كانوا ضحايا سنوات الرصاص، وذلك للمطالبة بإدماجهم الفوري اجتماعيا وتمتيعهم بالتغطية الصحية وتطبيق المقررات التحكيمية الصادرة في هذا الشأن عن هيئة الإنصاف والمصالحة، فضلا عن توصيات التقرير الختامي لهذه الأخيرة-حسب بيان لهم-

إسلاميون مفرج عنهم أكدوا تدنيس القرآن من قبل مدير معقل وجدة وموظفين في سلا

المعتقلون الإسلاميون يطالبون بالتحقيق في ما وصفوه بتدنيس القرآن داخل السجون

الرباط
عبد الحليم لعريبي

تحول مطلب اللجنة المشتركة للمعتقلين الإسلاميين من المطالبة بتوقيف تعذيب ما يسمى «سجناء السلفية الجهادية» إلى المطالبة بفتح تحقيق في قضية «تدنيس القرآن الكريم على أيدي موظفين في السجن المحلي في سلا ومدير معقل وجدة».

ونفذ أعضاء اللجنة المشتركة، بحضور حوالي 300 من المنتمين إلى عائلات المتهمين في 16 ماي 2003 وعائلات أعضاء أركانة وسجناء إسلاميين آخرين قدموا من عدة مدن مغربية، صباح أمس الخميس، وقفة احتجاجية أمام وزارة العدل والحريات في الرباط، طالبوا خلالها بفتح تحقيق في موضوع تدنيس القرآن والإضراب المفتوح الذي خاضه السجناء الإسلاميون.

وحمل المحتجون لافتات كتب عليها «ما تقيش قرآني، ما تبولش على قرآني».. كما نددوا بـ«صمت» المجلس العلمي الأعلى ورفعوا لافتة ضده: «المجلس العلمي الأعلى يستنكر تدنيس المصحف الكريم ويتجاهل إهانته في السجون المغربية».

وقال أنس الحلوي، الناطق الرسمي باسم اللجنة المشتركة للمعتقلين الإسلاميين، في تصريح لـ«المساء»، إن هذه الوقفة تأتي تزامنا مع الإضراب عن الطعام الذي يخوضه المعتقلون الإسلاميون في عدد من السجون المغربية، بعدما شرعوا في خوض هذا الإضراب في 19 أبريل الماضي في كل من سجون (سلا ومكناس وأكادير وبرشيد والقنيطرة).

وفي ما يخص تدنيس المصحف الكريم، قال الحلوي إن هناك معتقلين مفرَجا عنهم في 29 مارس الماضي، أكدوا أن «موظفين في السجن المحلي لسلا قاموا بتدنيس القرآن ورميه».. كما قام مدير معقل وجدة، حسب قوله، بـ«تقطيع القرآن أثناء تفتيش إحدى الغرف التي يقطنها معتقلون إسلاميون».

عائلات معتقلين إسلاميين في اعتصام أمس أمام وزارة العدل (محمد الحمراوي)

وكشف الحلوي أن وزارة العدل والحريات لم تحاورهم في مطالبهم إلى حدود الـ12 من زوال أمس، وأكد أن مطالبهم تتلخص في فتح تحقيق قضائي حول إقرار سجناء بتدنيس القرآن الكريم داخل السجون وفتح تحقيق في التعذيب الذي يتعرض له السجناء الإسلاميون في عدد من السجون المغربية، كما اعتبر أن إعادة فتح تحقيق في أحداث 16 ماي 2003 يعتبر مطلبا للجنة المشتركة في هذه الوقفة الاحتجاجية وبحضور من سماهم «ضحايا 16 ماي 2003»، الذين قضوا عقوبات حبسية في إطار هذا الملف.

وفي سياق متصل، طالب الحلوي بتنفيذ اتفاق 25 مارس 2011، والذي حضره كل من المندوب السامي لإدارة السجون والكاتب العام لوزارة العدل ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأمين العام للمجلس ذاته والرئيس السابق لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الحلوي أن الدولة اعترفت في هذا الاتفاق بمظلومية المعتقلين الإسلاميين ووعدت بإطلاق سراحهم، عبر دفعات وفي آجال معقولة، مع تمتيعهم بمختلف حقوقهم بعد الإفراج، إلا أن هذه الوعود لم تتحقق بعد، حسب المتحدث نفسه.

Le FVJ ressort le dossier des recommandations de l'IER

Le dernier communiqué du 14 mai du Forum Vérité et Justice (FVJ) s'est voulu alarmant. L'association représentante des victimes des années de plomb se montre préoccupée par «la prise en main des forces conservatrices de la gestion de la chose publique». Le FVJ s'élève également contre les propos de M. Ramid jugés provocateurs sur la non-primauté du dossier des disparus. Le forum, qui est présidé par Mustapha El Manouzi, exige de l'Exécutif d'appliquer les recommandations de l'IER tel que stipulé par la nouvelle Constitution.

الشباب يناقشون آفاق التشغيل في المغرب

أكد رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بن كيران يوم 15 مايو من جديد على موقف حكومته الذي يقضي بعدم العمل بنظام التوظيف المباشر للخريجين العاطلين عن العمل.

وقال رئيس الحكومة إن هذا النظام للتوظيف المباشر في الخدمة المدنية غير دستوري وأن على القطاع الخاص توظيف الحد الأقصى من المواطنين. وقد كان هذا البيان آخر حلقة في سلسلة التوتر الحاصل بين الحكومة والخريجين العاطلين عن العمل في المملكة.

وعلى إثر هذا التوتر، توالت الاعتصامات والمسيرات التي تنظم أمام البرلمان منذ البيان الأول الذي صدر بخصوص هذا القرار الشهر الماضي. وقد ترك رئيس الوزراء المجال لأمانة الحكومة لتحديد الجوانب القانونية للإجراء الذي قرره سلفه عباس الفاسي.

وفي محاولة لتهدئة الخريجين العاطلين عن العمل، وقع عباس الفاسي من قبل على اتفاق مع قادة الشباب العاطل في شهر أبريل 2011 يتعهد بموجبه بإدماجهم مباشرة في الوظيفة العمومية. وصرح وزير الاتصال والمتحدث باسم الحكومة مصطفى الخلفي يوم 21 أبريل أن الإدماج المباشر في الوظيفة العمومية غير ممكن من الناحية القانونية بالنظر إلى أن المادة 31 من الدستور تنص صراحة على أن "الدولة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية ستقوم بكل ما في وسعها لتسهيل حصول المواطنين بشكل عادل على الظروف التي تسمح لهم بممارسة حقوقهم للعمل في الخدمة المدنية بناء على استحقاقهم لذلك".

واجتمع الخريجون العاطلون عن العمل، الذي نظموا أنفسهم في أربع مجموعات تمثل حوالي 3,000 شاب، برئيس الحكومة في التاسع من شهر أبريل. وعلى إثر هذا الاجتماع توجهوا بقضيتهم إلى المجلس الوطني الاستشاري لحقوق الإنسان حيث أخبرهم الأمين العام لهذه المؤسسة محمد الصبار أن الحكومة ملزمة بتنفيذ تعهداتها السابقة في هذا المجال.

من جهته قال عضو البرلمان عن حزب الأصالة والمعاصرة حكيم بنشماس إن على الحكومة الوفاء بالتزامها بشكل كامل. وأشار في هذا الصدد إلى الالتزام السابق الذي تعهد به الحليف الرئيسي لبن كيران، حزب الاستقلال، في التحالف الحكومي، حيث إن الأمين العام لهذا الحزب هو رئيس الحكومة السابق.

ويتضح أن هناك عزما واضحا بين أوساط الخريجين بعدم التراجع عن مطالبهم. وفي هذا السياق قال محمد السقال المنسق العام للجنة الوطنية المشتركة للخريجين العاطلين إن اللجنة مصرة على الاستمرار في نضالها والتظاهر السلمي من أجل الاستجابة لمطالبها بخصوص التشغيل المباشر، خاصة بعد التزام عباس الفاسي بذلك كتابة.

وقد أدخلت الحكومة عددا من الآليات لتحسين معدلات تشغيل الشباب وعلى رأسها تشجيع خلق فرص العمل داخل الجمعيات المحلية وتقديم التمويل اللازم لتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل منذ مدة طويلة. كما تعلق الحكومة آمالها على التشغيل الذاتي بعد الإجراءات التي اتخذتها لتسهيل الإجراءات وتحسين شروط الحصول على التمويل.

ووفقا لشفيق رشادي الذي يترأس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني للأحرار فإن حزبه سيتقدم قريبا بمشروع لمعالجة مشكلة البطالة. وتشمل الاقتراحات الخاصة ب"نظام العمل الذاتي" الذي يعرف باسم "البداية" تبسيط الإجراءات الإدارية والمالية والاجتماعية."

وعلى الرغم من جميع التصريحات التي صدرت عن الحكومة، فإن اللجنة المشتركة للخريجين العاطلين عن العمل تريد حلا واحداً – الحصول على وظيفة في الخدمة المدنية بشكل غير تنافسي.

ويتخوف العديد من الشباب من العمل في القطاع الخاص أو الدخول في مشاريع خاصة بهم. وحسب رأي الخبيرة الاجتماعية سميرة القاسمي فإن الوقت قد حان لتغيير هذه العقلية التي ترسخت في الذهنية المغربية منذ سنوات عديدة، وهي العقلية التي تقول إن الاستقرار لا يوجد إلا في الوظيفة العمومية.

إلى كل الطلبة الصحراويين: إذا أراد الله نصرا فإنه يأتي دكاء

الصحراء نيوز - بوجمع خرج

استسمحكم في هذه الرسالة الأولى من نوعها والتي اسعى من خلالها أيضا إلى توجيه كلام صريح من خلالكم للمسؤولين لأن يعيدوا التفكير في نظرتهم للصحراء والصحراويين . فانا لست وصيا عليكم, ولكني صاحب تجربة تسمح لي بأن أتحدى أيا كان يلحق الأدى مؤسساتيا للصحراويين أو يريد الصحراء لأطماعه أو يعتقد أن الصحراويين يتامى مؤسساتيا حينما المؤسسة المغربية تتآمر عليهم والمؤسسات الدولية على حسن نيتها تجد نفسها عاجزة عن فعل شيئ يليق والوضعية الصعبة التي تعرفها الصحراء. فأما اقتراحي لكم في النقطة الرابعة إلا ذعوة للتفكير الجاد في المصير من من باب ذكاء المرحلة الدولية في ما سمي Smart power

1- رسيمة ملمح

لنفترض أن المملكة المغربية دولة مستعمرة: أسئلكم متى كان لطالب يتابع دراساته في دولة خارج وطنه مهما كانت أن ينتفض ضد هذه الدولة داخل مجالها وفي مؤسساتها؟

قد يجوز كفعل إنفعالي ولكن هذا يليق داخل دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وفي هذا للأسف فربما الحكامة الإسرائيلية قد تكون أكثر حقوقية من الحكامة المغربية في الصحراء الغربية علما أن الحكامة تتوقف على التربية والفكر وفي هذا فإن المغربي يعرف أزمة تعاقد وأزمة فكر حقيقية.

فأما لو يتم الإحتجاج أوالإنتفاضة داخل أي وطن محتل على أية مؤسسسة استعمارية فهذا يعتبر حقا شرعيا سيؤيده المنتظم الدولي. ولربما لذلك ترفض المملكة بناء جامعة بالصحراء الغربية علما أن الجامعة هي تعبير عن فكر ومشروع لأمة وطبعا هذا لايليق بالصحراويين حسب الحكامة المغربية لعل مغربة مغرضة في حق الموروث الصحراوي.

إني أحدثكم كأحد عانا منذ السنة الأولى لاشتغال مركز تكوين الأساتذة في الرباط بالعرفان إلى درجة تضامن كل طلبة المركز وأساتذته بما فيهم الأجانب في إضراب لمدة 24 ساعة فقط لأني صحراوي. بل حتى اللحظة لازالت حوالي محاصرة لأكثر من سنة وليس هذا من باب البكاء بدليل أني في صراعي مع أخبث آلة في العالم لم أطلب ولن اشتكي على أي مؤسسة مغربية ذلك أن الظالم لا يمكنه ان يعطي الحق علاوة على أن الهيئات الحقوقية بما فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى شبيهة... ضعيفة مؤسساتيا... فلقد سبق لي وأن راسلتهم جميعهم مع كل احترام لشرفائهم.

2- وشم جرح يندمـــــل

لاحظوا على أنكم ستقولون لقد انتصر صحراوي على صحراوي بما يذكرنا باقتتال الصحراويين في ما بينهم في الثمانينيات حينها سخروا في الوحدات ليقاتلوا أبناء عمومتهم لأنه لا يمكن لأحد أن يهزم الصحراوي غير الصحراوي وأنتم تعلمون على أنه لولا ذلك لكان لجبهة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (وواد نون؟) أن تشرب الشاي وتستمع لأزوان في طانطان ... بما سيرهق المملكة.

لست هنا لأحاضر ولا حتى لألوم المملكة ذلك أنها هي ذاتها مسجونة... ولكن لأدعوكم إلى إعادة التفكير في ما نحن فيه حتى نساير ذكاء المرحلة الدولي بعيدا عن إسقاط اللوم على هذا اوذاك خاصة و أن الحدث الذي عشتمونه في الرباط قائم بكل تجلياته السلبية على كل الصحراويين دون استثناء باسم طلبة العلم الصحراويين ؟

3- لنوحد الوعي حول المفاهيم وطبيعة الإشكالية

أ- هل فعلا المملكة المغربية مستعمرة؟وهل الصحراوي انفصالي؟

دعونا نعبئ أهالينا بالعلمية وليس بالعاطفة كما يتلاعب الدبلوماسيون والمسؤولون المغاربة بعواطف الشعب المغربي لشحنه ضد الصحراويين :

- لقد اعترفت محكمة العدل الدولية للمملكة المغربية بالحق السياسي في الصحراء لذلك:
- خول لها المنتظم الدولي لأن تدبر إداريا الشأن الصحراوي في انتظار الحل النهائي ومنه لا يمكن القول قانونيا على أن المملكة المغربية استعمارية

– اعترفت محكمة العدل الدولية بالحق الشرعي للشعب الصحراوي في أرضه إلا أن:
– مجلس الأمن لم يقل على أن الستة عشر منطقة المشابهة للصحراء أنها مستعمرة ولكنه قال إنها مناطق لم تحدد بعد مصيرها " ومنه كان ذلك الحق للشعب الصحراوي. وهو ما يعني أن الصحراويين ليسوا انفصاليين وجبهة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب كيان حقيقي يحمل مشروعا حقيقيا لدولة حسب تصوره وليس كيانا وهميا
– عن الثروات بالصحراء الغربية فتدبير الشأن الإداري للصحراء الغربية سمح بمجموعة من الإمكانيات للمملكة لأن تقوم بها لتنمية الأقاليم الصحراوية وطبعا يوم يحدد مصير الصحراء الغربية ستتم المحاسبة وان حسب معلوماتي ان السيد محمد عبد العزيز قد يسامح ...
ب: لماذا لم يتمكن المجتمع الدولي من حل هذه المعضلة؟
باختصار شديد إن طبيعة الأشكالية ليس لها مثيل في التجربة الدولية بما فيها حتى التي عرفت أفضل الأحكام الذاتية المدونة لدى المجتمع الأوروبي والأمم المتحدة وهو ما أحدث فراغا عدليا قانونيا بما استحال فيه اعتبار حتى الفقهي كمنبع للحق الموضوعي la jurisprudence comme source du droit objectifمن منطلق مبدء المجتمع الدولي في السياق الامني ...وإن صحيح أن المذهب الفقهي الحديث يقر بإمكانية تقارب الفقهي والعادات وهو ما يستدعي التفكير في ما يشوب الكونية من عيوب التسايس.هذه المعظلة هي ذاتها التي يعاني منها الدستور المغربي ذلك أن الحق العفوي ينتصب كشاهد على أن الصحراء الغربية لها شخصيتها بما يطرح السؤال حول ما تقوم به الدولة المغربية في الصحراء من أنانية الحق وليست عفويته.

4– دعوة للطالب الصحراوي

بما أن الاشكالية تستوجب التفكير في تصور جديد إن لم يكن نظرية جديدة وهو ما عجز فيه حتى أكبر المنظرين في الأحكام الذاتية كالسيدة "روث لابيدوث " و"هونريك أوبيراوتر" ... لذلك قال المنتظم الدولي بحل يرضي الطرفين هو ما تستغله الحكامة المغربية لإبادة الإنسان الصحراوي معتقدة على أنه الحل الأمثل. وعليه يلزمنا باحترام المملكة المغربية في مهمتها بالصحراء وإن هي فاشلة فيها أن:
– إذا الجامعات أصبحت عبارة عن محميات يتم فيها تدجين الطلبة من جهة وإذا هي أصبحت تكنات ومواقع حربية ... فلماذا العودة إليها وكل الحجج قائمة. ألا يليق بالطالب الصحراوي أن يلجئ إلى الأمم المتحدة والمنتظم الدولي ليطالب بتأشيرة أممية (مينورسو...) لإتمام دراساته في الغرب أو...؟ وليتولى المدبر الإداري للشؤون الصحراوية المصاريف في انتظار حل يرضي الجميع باحترام الحق المخول للطرفين كما هو متفق عليه.
– إذا المدرسة بالصحراء الغربية ابتداء من وادنون فاشلة في تقديم نموذج يليق والهوية المعرفية المجالية فلماذا الإستمرار فيها خاصة وأنها لم تعد سوى مجالا يبث الفتنة والكراهية بين الصحراويين والمغاربة ؟

5– ولنا في المذكـــــــرة

– بما أن الدولة فاشلة في تقديم نموذج مجتمعي مرجعي يليق بالمجتمع الصحراوي وفق منطوق وجوهر المسؤولية الإدارية التي تتجملها المملكة المغربية وبما أن المؤسسات لا تخدم الصحراويين ألا يليق المطالبة الأممية لإعادة النظر في ما يلزم المملكة من منطلق الحق الشرعي الذي حوله لها المنتظم الدولي وفي هذا لنا تصوراتنا التي لايعمل بها ولا يأخذ بها رغم أننا كنا حاظرين في إعداد المخططات ذات المدى البعيد... ومنه يتم نتوجه الى المنتظم الدولي لنسمعه على أن هذا التدبير كان أفضل منه التدبير الاسباني هناك و هنا بشمال الصحراء وعلى أن السلطة المغربية جعلت المؤسسات عبارة عن مستوطنات خاصة و أن هذه الحكامة لن تتغير لأنها ثقافة بصراوية متجذرة في الكيان المؤسساتي بدليل تجربة أكثر من ثلاثين سنة.
– بما أن الدبلوماسية المغربية لا تريد حلا وليست لها إطلاقا حسن النية وعلى رأسها السيد خليهنا ولد الرشيد والسيد فؤاد علي الهمة في ما سخر من طرف خبثاء المجال...وطبعا أقولها بالحجج التي هي في أرشيف المينورسو في ما التقطته من مقالاتي المتعددة في هذا السياق ...علينا أن نطرح هذه الحقيقة على مكتب الأمين العام للأمم المتحدة. وعن هذا الأخير إنه يعلم لأني راسلته كفرد في هذا الصدد كما راسلت الرئاسة الفرنسية التي بدورها أجابتني بإيجابية...
ملحوظة: إني لا ألوم القصر الملكي في ما يجري في الصحراء علما أني لجئ إلى الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله في وضعيات صعبة عليه ... ولكن اتهم بشكل صريح ومفتوح السيد خليهن ولد الرشيد والكوركاس وكذلك صديق الملك السيد فؤاد علي الهمة والسيد بيد الله ... والدبلوماسيين المغاربة بانهم لا يريدون حلا لقضية الصحراء ويكذبون على الملك محمد السادس.

حركة الحكم الذاتي للريف تطالب بحرية البقالي وتهاجم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

اعتبرت الحركة من اجل الحكم الذاتي للريف المحاكمات التي تطالت نشطاء الحركة الاحتجاجية ببني بوعياش هي محاكمات سياسية وتتناقض مع حرية أبناء الريف وكافة المواطنين في التعبير عن مطالبهم وحقوقهم، كما عبرت عن تضامنها مع الناشط المعتقل عبد الحليم البقالي و عائلته ورفاقه و طالبت بإطلاق سراحه و كل المحاكمين.

وعبرت الحركة في بيان أصدرته بشان "اعتقال البقالي" توصلت شبكة دليل الريف بنسخة منه عن إدانتها و استغرابها لعمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، ودور المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي قالت انه يخدم سياسة "مخزنية" غير واضحة، ويُعبر عن سياسة غير مُستقلة عن سياسات الحكم في الريف، مضيفة أن هذه اللجنة الحقوقية تغردٌ ضد التيار، وتطبيلٌ لانتهاك حقوق الإنسان في الريف.

هذه ونبهت الحركة إلى ما وصفتها بالانتهاكات التي تعرفها حرية الرأي السياسية والمدنية في الريف وتدعو إلى الانتباه إليها وقالت "إذ هي حقوق تتعَرِّض لانتهاك مُتَواصل. وظلت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأكثر تهميشاً وعدم إثارة للانتباه "